# كلمة تونس في الدورة 186 للمجلس التنفيذي لليونسكو

(ألقاها السيد الطيب البكوش وزير التربية بباريس يوم الاثنين 9 ماي 2011)

السيدة رئيسة المجلس التنفيذي

السيد رئيس المؤتمر العام

السيدة المديرة العامة

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة ممثلي الدول الأعضاء

أود في مستهل كلمتي أن أتوجه إليكم بالتحية وأن أعبر عن شكر تونس وامتنانها لما أبدته المنظمة، ممثلة في شخص السيدة إيرينا بوكوفا المديرة العامة، من اهتمام بما تشهده تونس من تحولات عميقة في مسار نهوضها وتقدمها بعد أن حقق الشعب التونسي نموذجا فريدا للثورة السلمية على الاستبداد والمظالم وإرادة الحياة. و قد لمسنا من خلال هذا الاهتمام تساؤلات حول الوضع الذي تعيشه البلاد، وخصوصيات المرحلة الانتقالية التي نعيشها اليوم ومدى تحقيق أهداف الثورة.

لقد ورثت الحكومة المؤقتة المنبثقة عن ثورة 14 جانفي 2011 وضعا شديد التعقيد، فعملت على تغيير الأمور في اتجاه تحقيق أهداف الثورة في وقت قياسي بدءا بمعالجة الملفات العاجلة وفي مقدمتها الملف الاجتماعي بما يتضمنه من مشاكل الفقر والبطالة وعدم التكافؤ بين

الجهات في المجال التنموي، وكذلك ملف الحريات العامة ويشمل قضايا التعددية السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير بعد أكثر من ربع قرن من الاستبداد ومصادرة حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير والتجمّع.

ومن منطلق إيماننا بأن البناء الديمقراطي يرتكز بالأساس على العقلانية والتواصل مع كافة ألوان الطيف السياسي والتوجهات الفكرية والشعبية، كان من أول أعمال الحكومة المؤقتة تقديم مشروع عاجل يهتم بالخصوص بالمناطق الداخلية المهمشة، بتمويل تونسي، لتثبت تونس أنها قادرة على مواجهة مشاكلها. كما قدمت حلولا عاجلة للحد من أزمة التشغيل ومساعدة العائلات المعوزة.

وقد كانت وزارة التربية أول من بادر برفع المظالم عن الأشخاص الذين تم إقصاؤهم من المنظومة التربوية لأسباب سياسية أو فكرية وهم يعدون بالآلاف. أما في المجال الثقافي فقد حظيت قضية حماية التراث باهتمامنا العاجل خاصة ما عمد إليه النظام السابق من تفريط في أجزاء من المجال المحمي لموقع قرطاج واستعادة القطع الأثرية التي نهبت قبل الثورة وإبانها، فضلا عن إطلاق حرية التعبير الثقافي في مجالات الأدب والمسرح والسينما والفنون التشكيلية قصد تحقيق التنمية الثقافية الشاملة.

وفي مجال الحريات العامة فإن نفس الحرية الذي تعيشه تونس سمح بوجود أكثر من 60 حزبا سياسيا على الساحة وقد بدأت في استعدادها لخوض أول انتخابات حرّة منذ أكثر من نصف قرن.

أما مجال الإعلام والاتصال فقد كان بدوره من أوكد الأولويات وتم تكوين لجنة لإصلاح الإعلام والاتصال تعمل على تكريس مبدأ حرية الإعلام وحق الحصول على المعلومة من مصادرها ونشرها دون التعرض لأي شكل من المضايقة والضغوط بفضل إلغاء جميع الهياكل الرقابية، بما فيها وزارة الإعلام.

تلك هي بعض التحديات الكبرى التي أفرزتها الثورة التونسية والتي تعمل الحكومة الانتقالية على رفعها في ظل وضع اقتصادي يتسم بشيء من التراجع بفعل الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية التي واكبت الثورة.

**حضرات السيدات والسادة**

لقد شهد التعاون بين تونس واليونسكو في الشهرين الأخيرين حركية خاصة حيث تتالت بعثات الخبراء التي أذنت السيدة المديرة العامة، مشكورة، بإيفادها للنظر في احتياجات تونس خلال الفترة الانتقالية في مجالات عمل المنظمة. كما لا يسعني إلا أن أشكر سرعة تلبية رغباتنا للمساهمة في التأسيس لدولة ديمقراطية مبنية على الحريات العامة وذلك عن طريق التربية أولا بإطلاق مشروع نموذجي للتربية على المواطنة حتى نجذر لدى أجيال الشباب، ثقافة الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان.

وتكريسا لحرية الإعلام تم الاحتفال يوم 3 ماي الماضي باليوم العالمي لحرية الصحافة بعقد ندوة اشترك في تنظيمها مكتب الأمم المتحدة بتونس ومكتب اليونسكو بالرباط واللجنة الوطنية التونسية للتربية والعلم والثقافة والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين. كما وضع مشروع برنامج لفائدة المهنيين لإعدادهم للقيام بالدور الهام المنتظر منهم استعدادا للانتخابات القادمة بعد عشرة أسابيع.

أما في مجال الثقافة فقد ركزت الأولويات على مراجعة التشريعات المتعلقة بالثقافة والتراث، وتشغيل الشباب من حاملي الشهادات في القطاع الثقافي، ووضع برنامج لاستثمار التراث اقتصاديا بما في ذلك السياحة الثقافية وتقديم الدعم الفني للمتاحف قصد تهيئتها للقيام بدور التواصل الثقافي. و قد زار تونس في الشهر الماضي مجموعة من الخبراء لدرس هذه المسائل والنظر في السبل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف.

**حضرات السيدات والسادة**

لئن كان ضيق الوقت وكثافة أعمال هذه الدورة لا يسمحان بالتعرض لجميع المسائل التي كان بودنا عرضها، فإننا نقتصر على ذكر هذه العينات التي أردنا من خلالها الجواب على بعض تساؤلات المجتمع الدولي بشأن الثورة التونسية وما أفرزته من أوضاع اقتصادية واجتماعية

وثقافية وما تسعى الحكومة الانتقالية إلى رفعه من تحديات، بكل ما أوتيت من إمكانيات وبمساعدة آليات التعاون متعدد الأطراف.

وبهذه المناسبة لابد من أن أؤكد على التزام تونس، أكثر من أي وقت مضى، بمبادئ اليونسكو وأخلاقياتها ومثلها، التزاما فعليا يتكرّس على أرض الواقع. وما نرجوه هو استكمال هذا التفاعل بين تونس والمنظمة في مجالات نعتبرها من الأوليات المطلقة لتحقيق التنمية المستدامة، ونعني من جهة الشباب والمرأة ومن جهة أخرى مجالات العلوم، قصد تفعيل المشاركة في البرنامج الهيدرولوجي الدولي وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي بما يتضمنه من نشاطات علمية في إطار معازل المحيط الحيوي، وهنا لا بد من التذكير بأن في تونس أربعة معازل للمحيط الحيوي لا بد من إيجاد برنامج لتوظيفها لتنمية الجهات التي تقع فيها، وهي من الجهات الأقل نموا في تونس.

وإذ أجدد شكري لمنظمة اليونسكو بجميع هياكلها الدستورية والإدارية والفنية، وللسيدة المديرة العامة بصفة خاصة، على هذا التعاطف مع الثورة التونسية والاهتمام بمستقبل تونس، هذا المستقبل الذي لا نراه إلا واعدا مشرقا مساهما في تهيئة الظروف اللازمة للحوار وتحقيق التكامل بين الثقافات والشعوب على أساس احترام القيم الكونية المشتركة والاختلاف والتنوع القائمين على مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فإني أرجو في الختام لمجلسكم الموقر التوفيق في أعماله.

والســـــــــــــــــلام